

Distr.: General
17 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

استعراض ترتيب منحة المبلغ الإجمالي إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن استعراض ترتيب منحة المبلغ الإجمالي إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/63/537). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وقد قدم الأمين العام تقريره عملاً بالفقرة ٢٣-٢٠ من الوثيقة (Sect. 23) A/56/6، التي تنص على أن تستعرض المفوضية بعد ثلاث فترات سنتين ترتيب منحة المبلغ الإجمالي، الذي بدأ العمل به في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، لتمويل جزء من التكاليف المتصلة بتنظيم المفوضية وإدارتها في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٣ - وكما ذكر الأمين العام في الجزء الثاني من تقريره، فقبل أن يوضع ترتيب المبلغ الإجمالي، كانت احتياجات المفوضية من الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف تخضع لنفس عملية الميزانية التفصيلية المتبعة في الأبواب الأخرى من الميزانية البرنامجية. ولكن نظراً لأن التمويل الإجمالي من الميزانية العادية للأمم المتحدة لا يمثل سوى ٦,٢ في المائة من مجموع ميزانية المفوضية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، تبين أن الترتيبات تشكل عبئاً على المفوضية. ولذلك تقرر أنه ينبغي إجراء استعراض لسبل تمويل المفوضية من الميزانية العادية



لمعرفة ما إذا كان اللجوء إلى ترتيبات أخرى تتعلق بالميزانية مثل منحة المبلغ الإجمالي سيكون أكثر فعالية من الناحية الإدارية (انظر A/52/6 (Sect. 23)، الفقرة ٢٣-١٤).

٤ - وأشار الأمين العام في الجزء الثالث من تقريره إلى أن المفوضية أخذت في الحسبان أثناء استعراضها المذكور أعلاه المادة ٢٠ من نظامها الأساسي، التي تنص على أنه ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك فيما بعد، فإن ميزانية الأمم المتحدة لا تتحمل تمويل أي نفقات بخلاف النفقات الإدارية المتعلقة بتسيير أعمال المفوضية، وتُمَوَّل جميع النفقات الأخرى المتعلقة بتسيير أعمال المفوضية من التبرعات. وأولي الاعتبار الواجب أيضاً إلى رأي اللجنة الاستشارية بشأن مصطلح "النفقات الإدارية"، الذي فُسر على أنه يعني النفقات غير التشغيلية وما يتصل بها من تكاليف إدارية (انظر A/2157، الجزء الثالث). ونتيجة لذلك التفسير، اتفقت المفوضية والأمانة العامة على ضرورة التمييز بين الموظفين التنفيذيين وغير التنفيذيين، وعلى أن موظفي الدعم التنفيذيين، بما في ذلك ما يتصل بهم من التكاليف، ينبغي أن يمولوا حصراً من التبرعات التي يديرها المفوض السامي.

٥ - وأشار الأمين العام في الفقرة ١١ من تقريره إلى أنه، بعد عملية لإعادة تعريف وظائف المفوضية وإعادة تصنيفها في ثلاث فئات (هي وظائف التنظيم والإدارة، ووظائف الدعم البرنامجي، والوظائف البرنامجية)، تبين أن فئة التنظيم والإدارة متسقة مع نوع الوظائف (غير التشغيلية) الممولة من الميزانية العادية قبل عملية إعادة التعريف وإعادة التصنيف. وقد بلغ عدد وظائف التنظيم والإدارة التي حددتها المفوضية وقت العملية ٤٣٣ وظيفة. وبلغ عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٢٢٠ وظيفة (من بينها وظيفة المفوض السامي ونائب المفوض السامي)، أي ما يمثل نسبة ٥٠,٨ في المائة من عدد الوظائف التي صنفت على أنها وظائف تنظيم وإدارة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه سيكون هناك، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ما مجموعه ٥٠٣ وظائف تنظيم وإدارة في المفوضية. وإذا ما أقرت الجمعية العامة الإبقاء على ترتيب المبلغ الإجمالي، فإنه سوف يستمر تمويل ٢٢٠ وظيفة من تلك الوظائف من الميزانية العادية.

٦ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، خصص مبلغ ٣٠٠ ٣٢٦ ٢ دولار من الميزانية العادية للنفقات الإدارية غير المتعلقة بالوظائف في المفوضية. وباستخدام نسبة ٥٠,٨ في المائة المبيّنة أعلاه أساساً وتطبيقها على التكاليف التقديرية غير المتعلقة بالوظائف والبالغة ٤٠٠ ٣٥٥ ٢٨ دولار لفئة التنظيم والإدارة، فإن ذلك يسفر عن زيادة في قيمة المساهمة في الميزانية العادية في تغطية النفقات الإدارية غير المتعلقة بالوظائف من ٣٠٠ ٣٢٦ ٢ دولار إلى ٥٠٠ ٤٠٤ ١٤ دولار. ولكن بعد أخذ القيود المتعلقة بميزانية الأمم المتحدة في ذلك الحين

بعين الاعتبار، لم يُرتأى أنه من الممكن إدراج مثل تلك الزيادة الكبيرة في مساهمة الأمم المتحدة في المفوضية في مقترحات عن الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. واعتبر أنه يمكن في تلك المرحلة اقتراح زيادة بقيمة ٢ مليون دولار، أو ١,٥ في المائة، لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع النظر في إمكانية إجراء زيادات لاحقة في سياق مقترحات كل من فترات السنتين اللاحقة، على ألا تتجاوز ٥,٢ مليون دولار (انظر A/60/7، الفقرة سادسا - ٢٢).

٧ - وكما أوضح الأمين العام في الفقرة ١٣ من تقريره، فقد تقرر أن تخصيص منحة سيسهّل عمل المفوضية إذ يلغي الحاجة إلى إجراءات إدارية منفصلة فيما يتعلق بنصف وظائف التنظيم والإدارة. غير أنه تقرر أيضا أن وظيفتي المفوض السامي ونائب المفوض السامي ستظلان تمولان من الميزانية العادية، وتعرضان بشكل منفصل عن المنحة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المفوضية تقدم تقارير عن نفقاتها في إطار الميزانية العادية إلى مقر الأمم المتحدة بصفة سنوية، وتكون تلك النفقات مقسمة إلى موارد متعلقة بالوظائف وموارد غير متعلقة بالوظائف.

٨ - ويبيّن الأمين العام في الجزء الرابع من تقريره أسباب الإبقاء على ترتيب منحة المبلغ الإجمالي. فمن الناحية الجوهرية، أدى هذا الترتيب إلى تبسيط عمل المفوضية إذ ألغى الحاجة إلى إجراءات إدارية منفصلة فيما يتعلق بوظائف التنظيم والإدارة الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٩ - وأكد الأمين العام في الفقرة ١٩ من تقريره أنه بما أن التكاليف القياسية في المفوضية بالنسبة إلى الوظائف هي أعلى من التكاليف القياسية في الأمم المتحدة نتيجة لسياسة التناوب في المفوضية، فإن الميزنة للوظائف بالاستناد إلى معايير الأمم المتحدة لا تتفق دائما مع معايير المفوضية. وأُبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن جداول مرتبات المفوضية تضم، على غرار تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، عنصرين هما: تكاليف المرتبات (مما فيها مضاعف تسوية مقر العمل) والتكاليف العامة للموظفين. ومع ذلك، فإن جزء التكاليف العامة للموظفين من مرتبات المفوضية هو أكبر بكثير من الجزء المقابل له من مرتبات موظفي الأمم المتحدة بسبب ارتفاع تكاليف منح الانتداب وبدلات التنقل المتكبّدة نتيجة لسياسة التناوب الإلزامي في المفوضية. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الاستشارية الانتباه إلى تقريرها عن الميزانية البرنامجية المنقحة للمفوضية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الذي تقدمت فيه بمجموعة من التعليقات على إدارة المفوضية، مما في ذلك ما يتعلق بالموارد البشرية، ولا سيما الجهود التي تضطلع بها

المفوضية لخفض عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام (انظر A/AC.96/1040/Add.1 و Corr.1).

١٠ - ويرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام وتؤيد الإبقاء على ترتيب منحة المبلغ الإجمالي لتمويل المفوضية في عروض الميزانيات المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة.